الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الحلقة الخامسة

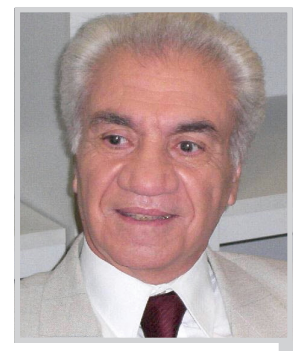

د. كاظم حبيب

الجلبي والجادرجي ومسألة تأميم النفط في العراق

يوجه الدكتور فاضل الجلبي نقداً شديداً إلى الأستاذ الجادرجي بسبب رفعه شعار تأميم النفط العراقي في فترة العهد الملكي، فهل الجلبي على حق في نقده أو أنه كان وسيبقى بعيداً كل البعد عن الشعب العراقي واتجاهات تفكيره ومطالبه وأهدافه وأوضاع الفئات الكادحة المالية التي كانت تستوجب زيادة حصة العراق من عوائد النفط الخام لعل جزءاً من تلك العوائد يصب في صالح تلك الفئات وخدمة المجتمع حتى في ظل الحكم الرجعي حينذاك؟ وهل كان الجلبي بعيداً كل البعد أيضاً عن نبض الحركة السياسية الوطنية العراقية التي كانت تطالب بذلك؟ هذا ما سأحاول مناقشته في هذه الحلقة وفي ظروف العراق والدول المحيطة به حينذاك.

تحت وطأة عوامل كثيرة، منها وجود القوات البريطانية في العراق ومشكلة ولاية الموصل ومستقبلها في ظل الصراع حولها بين بقايا الدولة العثمانية (تركيا) وبين العراق وموقف الشعب الكردي حينذاك ومناقشات القانون الأساسي (الدستور) والرغبة في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، وافق الحكام في عهد الملك فيصل الأول على شيئين كبيرين لصالح بريطانيا هما: معاهدة ١٩٣٠ التي عدلت عدة مرات ثم أقرت في عام ١٩٣٠، واتفاقية امتياز النفط الخام مع شركة النفط التركية (الكارتيل العالمي) التي وقعت في عام ١٩٢٥ والتي تغير اسمها فيما بعد إلى شركة نفط العراق، حيث وزعت الحصص بين شركات بريطانية وأمريكية وفرنسية على قدم المساواة ٢٣، ٧٥٪ لكل منها، وإبقاء ٥٪ لصالح الوسيط الأرمني ومن رعايا الدولة العثمانية حينذاك كالوست سركيس كولبنكيان. وكانت شروط اتفاقية الامتياز مجحفة حقاً بحق العراق وفي غير صالح الشعب، واستمر النقاش بشأنها فترة طويلة، وكان الصراع حولها بين النخبة الحاكمة والمعارضة من جهة وشركة النفط التركية والوفد المفاوض من جهة أخرى صعباً ومريراً ولكنه انتهى لصالح شركة النفط التركية، حيث حصلت تلك الشركة على الامتياز وتقرر في الاتفاقية حصول العراق على ٤ شلنات فقط عن كل برميل نفط يصدر من جانب شركة نفط العاق الاحتكارية. ولم تكن تلك الاتفاقية بتلك السعة من الأراضي التي منحت لها في البداية، بل توسعت تدريجاً وأصبحت تشمل مساحات شاسعة من العراق استدرها قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي أصدره رئيس الحكومة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ولم يقبل به الدكتور الجلبي حتى الوقت الحاضر. ولولا ذكاء وحصافة ودور ساسون حسقيل، وزير المالية في الوزارات الثلاث التي ترأسها السيد عبد الرحمن النقيب، إذ كان عضواً في الوفد المفاوض، لما حصل العراق على أربع شلنات ذهب بل أربع شلنات عملة عادية فقط. ثم جرى توقيع اتفاقيتي شركة نفط الموصل في عام ١٩٣٢ وشركة نفط البصرة في عام ١٩٣٨ مع نفس الكارتيل العالمي ووزعت حصصه على نفس المنوال مع شركة نفط العراق.

تركز مطلب العراق على حق المناصفة في تقسيم الأرباح بين العراق وشركات النفط الاحتكارية وحق العراق في المشاركة برأسمال شركات النفط العاملة في العراق، إضافة إلى المشاركة الفعلية في إدارة الشركات العاملة في العراق. ورُفضت أغلب تلك الشروط ابتداءً. ولكن الأحداث المتتالية التي وقعت في إيران وتأميم صناعة النفط في إيران من جانب حكومة مصدق في شهر مايس ١٩٥١ من جهة، ونشر الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية وشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٥١ التي قضت بتقسيم الأرباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع المتوترة في الساحة السياسية العراقية وتصاعد المطالبة بتأميم النفط، إذ خشيت شركات البترول الدولية أن حمى التأميم ستصل إلى الشعب والمعارضة في العراق على نطاق أوسع مما تم حتى الآن من جهة ثالثة، أجبرت تلك الشركات على الموافقة وعقد اتفاقية جديدة بالشروط التي طرحها الطرف العراقي تقريباً، وصادق عليها البرلمان العراقي بتاريخ ١٧ شباط ١٩٥٢، على أن يسري مفعولها من ١٩٥١/١/١. واعتمدت الاتفاقية الجديدة مبدأ المناصفة في الأرباح المتحققة من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي، إضافة إلى عدد من المسائل الأخرى، ومنها: أن يتمثل العراق بمندوبين في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث العراقية والموصل والبصرة، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وأن يوافق وزير الاقتصاد على تعيين الخبراء والفنيين الأجانب في الشركات الثلاث، وأن تؤسس الشركات مدارس تدريبية لتدريب العراقيين على المهن والنواحي الصناعية والفنية للنفط، وأن ترسل ٥٠ طالباً عراقياً سنوياً يدرسون على حساب الشركة في المعاهد والجامعات البريطانية. كما نجحت الحكومة العراقية في تثبيت بعض النصوص التي تضمن للدولة العراقية دخلاً مالياً يساعد على تنفيذ المشاريع التي كانت تريد تنفيذها، بغض النظر عن طبيعة تلك المشاريع، حيث ورد النص التالي: "أن تتعهد الشركات منفردة ومجتمعة بأن حصة الحكومة العراقية لن تقل عن ٢٠ مليون دينار سنوياً خلال السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار خلال ١٩٥٥ وكل سنة تليها". وبرغم ذلك فأن الشعب العراقي والمعارضة العراقية اعتبرت تلك الاتفاقية مجحفة بحق الشعب والاقتصاد العراقي، وهو ما تؤكده بنود الاتفاقية عموماً، خاصة وأن تلك الشركات كانت قد ساهمت فعلاً بنهب شديد للموارد النفطية خلال الفترة السابقة بعد أن فرضت سعراً واطئاً جداً للبرميل الواحد، أشرنا إليه سابقاً. وفي عام ١٩٥٢ أنهت الحكومة العراقية امتياز شركة نفط خانقين وفق الاتفاق الموقع عليه من الطرفين في ١٢/٢٥/ ١٩٥١، وبموجب هذا الاتفاق "انتقلت مسؤولية إنتاج النفط من حقل النفطخانة وتكريره وتسويقه إلى الحكومة العراقية، كما انتقلت إلى الحكومة أيضاً جميع حقوق الشركة وموجوداتها في العراق على أن تستمر الشركة بإنتاج وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية نيابة عن الحكومة العراقية لمدة عشر سنوات". وفي الفترة ذاتها "اشترت الحكومة بموجب هذا الاتفاق حقوق والتزامات شركة نفط الرافدين المحدودة أيضاً والتي استمرت بعمليات توزيع المنتجات النفطية حتى عام ١٩٥٩ عندما قامت الحكومة بإنهاء العقد المبرم بهذا الشأن وقامت بتأسيس "مصلحة توزيع المنتجات النفطية".

كان إنتاج النفط العراقي في عام ١٩٥٠ منخفضاً جداً بالقياس إلى إمكانيات العراق الفعلية على التصدير من جهة، وإمكانيات السوق الدولية على استيعاب المزيد من النفط الخام، إلا أن الشركات النفطية كانت تفضل تأمين تصدير كميات معينة منه للحفاظ على أسعار عالية للنفط عموماً لكي تحقق لها أرباحاً عالية، خاصة وأنها كانت لا تدفع مبالغ عالية لأصحاب الأرض والنفط الفعليين لا في العراق حسب، بل وبالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط أيضاً. وكان هذا يعني أن البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له كانت تتحمل خسارة كبيرة، في حين كانت الشركات المهيمنة على النفط والمحتكرة له ولأسعاره تحقق الأرباح العالية على حساب المنتجين والمستهلكين للنفط في آن واحد.

وبعد أن أممت حكومة د. مصدق الوطنية صناعة النفط في إيران في عام ١٩٥١ بالرغم من معارضة الشركات الأجنبية واحتجاجها الشديد، قررت شركات البترول الاحتكارية الدولية مقاطعة النفط الإيراني، وبالتالي تقلص الإنتاج في إيران. ودفع هذا الواقع شركات النفط الأجنبية إلى زيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي للتعويض عن نفط إيران المتوقف. وأدى هذا إلى حصول قفزة كبيرة نسبياً في إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، في حين عانى الشعب الإيراني واقتصاده عنت وتحكم تلك الشركات.

ولم تعبر الحكومة العراقية في ذلك عن أي تضامن مع الشعب الإيراني وحكومته، في حين تجلى التضامن في موقف المعارضة العراقية حين ألحت بشعاراتها الوطنية على التأميم.

وإذ عرف إنتاج وتصدير النفط العراقي في عام ١٩٥٦ أعلى مستوى له، فأن عملية تأميم قناة السويس وما ارتبط بها من فعاليات سياسية احتجاجية على العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر، بما فيها انتفاضة عام ١٩٥٦، قد أدى إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي في عام ١٩٥٧، وتواصل هذا التراجع حتى نهاية عام ١٩٥٨، أي عام ثورة تموز ١٩٥٨.

ويمكن من خلال هاتين الظاهرتين أن نتبين مدى ارتباط إنتاج وتصدير النفط الخام بالأحداث السياسية وبمصالح شركات النفط الأجنبية، إذ أنها كانت قادرة على التأثير المباشر على اقتصاد واتجاهات التنمية في البلدان المنتجة للنفط من خلال زيادة أو تخفيض الإنتاج والتصدير أولاً، وعبر رفع أو تخفيض أسعار النفط دولياً ثانياً، والتي كانت بدورها تعني زيادة أو تقليص العوائد المالية السنوية التي يمكن أن تتحقق لهذا البلد النفطي أو ذاك. وكانت مثل هذه السياسات تنعكس بشكل مباشر على اقتصاد البلاد وعلى التصنيع وتحديث الزراعة وتطوير الخدمات وعلى مستوى البطالة والتشغيل ومستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

وتشير الوثائق إلى زيادة عوائد العراق المالية بشكل عام، وأنها كانت خاضعة، من حيث الزيادة أو الانخفاض لثلاثة عوامل، وهي:

- زيادة الإنتاج والتصدير السنوي.
- وزيادة حصة العراق على أساس المناصفة في الأرباح.
- وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أو انخفاضه أحياناً أيضاً.

وهي العوامل التي كانت تتحكم بها شركات النفط الأجنبية والأحداث السياسية في المنطقة والعالم.

لم يكن هذا المنجز النسبي ناجماً عن سياسة الحكومة العراقية، بل نتيجة منطقية لنضال قوى المعارضة السياسية التي طرحت شعار التأميم. وقد كان لقرار التأميم في إيران تأثيره الإيجابي المباشر على الحركة الوطنية العراقية وحرك الشارع العراقي باتجاه المطالبة بالتأميم. وقد اقترن ذلك بانتفاضة عام ١٩٥٢ الوطنية. وكان من بين القوى المطالبة بالتأميم الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه الأستاذ كامل الجادرجي، إضافة إلى حزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات وطنية وتقدمية أخرى. كانت المطالبة بتأميم النفط الخام في العراق في عام ١٩٥١ و١٩٥٢ ذات بعدين لم يستطع خبير النفط الراهن الدكتور فاضل الجلبي فهمها حينذاك، إذ لم تكن له صلة، كما يبدو، بالحركة السياسية الوطنية العراقية: البعد الأول: التضامن مع إيران وتأييد سياسة الدكتور محمد مصدق النفطية الوطنية إزاء شركات النفط الاحتكارية الأجنبية التي رفضت التفاوض لتحسين شروط الاتفاقية وتخفيف الضغط عنه، والبعد الثاني: كان قد تبلور باتجاه الضغط على شركات النفط الاحتكارية بأقصى الأهداف ليفرض عليها إعادة النظر بالاتفاقية لتحقيق مصالح العراق بشكل أفضل. وقد تحقق هذا فعلاً حين بادرت شركات النفط الاحتكارية وتحت ضغط التأميم في إيران والحركة الوطنية العراقية، بمن فيهم مساهمة الأستاذ كامل الجادرجي والحزب الشيوعي العراقي وغيره من القوى والأحزاب، إلى الموافقة على الدخول بمفاوضات ومنح العراق المناصفة في تقسيم إيرادات (عوائد) تصدير النفط الخام العراقي. وكان هذا بمثابة مكسب كبير للحركة الوطنية العراقية، ولم يحصل عبثاً، بل بفعل النضال الوطني الذي خاضته الحركة الوطنية العراقية كلها، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والأستاذ كامل الجادرجي. لم يستمر تأميم النفط في إيران طويلاً، إذ نجح التآمر الثلاثي الأمريكي -البريطاني - الفرنسي وبالتعاون مع القوى الرجعية وبعض وحدات القوات المسلحة الإيرانية بقيادة الجنرال زاهدي، في إسقاط حكومة مصدق واعتقال القادة السياسيين وإعدام بعضهم في عام ١٩٥٣.

ومشكلة الدكتور فاضل الجلبي في موضوع النفط لا يقتصر على موقفه من قضية التأميم التي طرحها الأستاذ الراحل كامل الجادرجي أو حزبه في حينها، وهو حزب ديمقراطي تقدمي يقف في يسار الوسط في العراق حينذاك، بل كانت للجلبي مواقف مماثلة في فترات لاحقة من موضوع النفط وإزاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي أصدره عبد الكريم قاسم. ففي الندوة التي أقيمت في لندن بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٦ قدم فيها فاضل الجلبي محاضرة بعنوان "الدستور، قانون النفط والسياسة النفطية في العراق" وكنت مستمعاً فيها. ثم نشرت مقالاً حول ما جرى في الندوة أشرت فيه بشأن هذه النقطة ما يلي:

"قسم الدكتور الجلبي محاضرته إلى جزأين، جزء تاريخي، ثم جزء خاص بقانون النفط، وحدد بحثه بثلاث نقاط: الجانب الدستوري والسياسة النفطية وكيفية وضع النفط في خدمة الاقتصاد.

- أشار ابتداءً إلى أن تاريخ استثمار النفط في العراق يؤكد تعرضه إلى تهميش فعلي من جانب شركات النفط الأجنبية بالمقارنة مع صيغة التعامل مع نفط الدول الأخرى في المنطقة، سواء أكان ذلك من حيث التنقيب أو الاستخراج أو التصدير، وبالتالي قلة الموارد المالية المتأتية من استخراجه وتصديره. وقد تواصل هذا التهميش طيلة فترة عمل الشركات الأجنبية في العراق.

- هاجم بشدة سياسة قاسم النفطية وصب جام غضبه على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي تم بموجبه استرداد الدولة العراقية لـ ٥،٩٩ ٪ من الأراضي التي كانت قد وضعت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية ولم تستثمرها طيلة الفترة المنصرمة، التي تمتد إلى عدة عقود، رغم اعترافه بتهميش الشركات الأجنبية لنفط العراق. واعتبر هذا القانون أصل البلاء. (ومن المعروف أن الدكتور فاضل الجلبي أعتبر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وهو قانون برجوازي وطني وديمقراطي، بمثابة الطامة الكبرى وأصل البلاء في العراق أيضاً. وقد جاء ذلك في ندوة عقدت في فيينا كنت حاضراً فيها وخالفته الرأي ودخلت معه بحوار. وكانت جمهرة من السياسيين والاقتصاديين العراقيين قد شاركت في هذا اللقاء، ومنهم الدكتور أحمد الجلبي، الدكتور فاروق برتو، الدكتور عباس النصراوي، نوري عبد الرزاق حسين، الدكتور سنان الشبيبي، الدكتور وليد خدوري، الدكتور مهدي الحافظ وأديب الجادر والدكتور عدنان الباججي والدكتور عبد الغني الدلي وآخرون).

- مدح سياسة صدام حسين في مجال النفط الخام، حيث اعتبرها فترة ازدهار العراق حتى عام ١٩٨٠، ثم بدأ التدهور مع بدء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت ...الخ. وأشار إلى أن معدل دخل الفرد الواحد في عام ١٩٨٠ بلغ أكثر من ٤٠٠٠ دولاراً وانخفض في عام ٢٠٠٦ إلى مستوى الدول الفقيرة في العالم."

لاحظوا الموقف من عبد الكريم قاسم ومن صدام حسين، ذم الأول ومدح الثاني، في حين أن الأول كان قد بدأ بتلك السياسة النفطية، ثم عاد اليوم ليمدح قاسم لا من أجل قاسم بل من أجل ذم كامل الجادرجي. كم هي بائسة مثل هذه المواقف المتقلبة، برغم أنها من حيث الجوهر ليبرالية يمينية صارخة.

كما كانت له مواقفه إزاء التأميم الذي نقل مورد النفط الخام من الشركات الاحتكارية إلى الدولة العراقية، رغم الممارسات الاستبدادية التي مارسها النظام الدكتاتوري لحزب البعث في التصرف بموارد النفط الخام. إلا أن التأميم كان مطلب الشعب كله وكل القوى السياسية الأساسية، ما عدا بعض خبراء النفط الذين كانوا على صلة وثيقة بشركات النفط حينذاك.

واليوم يقف الدكتور فاضل الجلبي، بخلاف الحركة الوطنية العراقية كلها، إلى جانب منح عقود المشاركة بالإنتاج في مجال النفط الخام للشركات الأجنبية دون التمييز بين طبيعة العقود التي يفترض أن تعقد مع الشركات الأجنبية وطبيعة الحقول التي يراد استخراج النفط منها: هل هي حقول مكتشفة ومنتجة أو جاهزة للإنتاج، أم أنها ارض غير مكتشفة يراد التنقيب عن النفط الخام فيها ثم البدء باستخراجه وتصديره، والتي تستوجب الكثير من رؤوس الأموال والخبرة الفنية ...الخ. إذ جاء في رسالة موجهة إلى نائب رئيس البرلمان العراقي الشيخ خالد العطية جواباً عن استفسار له حول عقود المشاركة بالإنتاج يقول فيها ما يلي:

"١- طبيعة عقد المشاركة في الإنتاج:

هو عقد تجاري طويل الأمد بين مستثمر أجنبي والجهة الحكومية المختصة بالعراق للاستثمار في القطاع النفطي وتطويره من دون المساس بسيادة الحكومة على مواردها النفطية، والتي تضمن لها السيطرة على قرارات الاستثمار والتصدير وحقها في نقض القرارات التي تأخذها الشركة بهذا الشأن، وذلك عكس عقود امتيازات النفط التي تم تأميمها في السبعينيات من القرن الماضي. ويتوقف أمد العقد على اتفاق الطرفين. وبالنسبة للعقود، التي تم التفاوض بشأنها بين الحكومة السابقة والشركات الأجنبية الكبرى، فأن مدة العقد عشرين عاماً، يجوز تمديدها لمدة خمسة أعوام باتفاق الطرفين.

إن الميزة المهمة، التي تجنيها شركات النفط من هذه العقود هو ضمان احتجازها لفترة طويلة من النفط الخام، ما يساعدها على تثبيت مركزها المالي، وبالنسبة لها فان ذلك أهم من الربح الذي يتم تحقيقه من البرميل الواحد، الذي تأخذه كحصة من الإنتاج. لقد أصبحت مسألة ضمان الوصول إلى احتياطي للشركات مهمة جداً في الآونة الأخيرة، بعد انحدارها بسبب احتجاز الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي من قبل شركات النفط الوطنية في دخول الأعضاء في منظمة (الأوبك). غير أنه مثل هذا الاحتجاز للاحتياطي إذ ينفع الشركات ليس من شأنه الأضرار بمصالح العراق النفطية، مادام لا يمس قيمة البرميل المنتج بموجب الأسعار العالمية".

ولكن كم كان جواب الدكتور فاضل الجلبي مناف للحقيقة؟ هذا ما يكشف عنه الخبير النفطي المتميز الأستاذ فؤاد قاسم الأمير في المقالة التي كتبها وأرفقها برسالة موجهة إلى رئيس المجلس النيابي، حيث رد فيها بشكل مفحم وعقلاني على أراء الخبير النفطي الذي عبر ومثّل عملياً في أطروحاته هذه ليس الطرف العراقي ومصالحه بل مصالح شركات النفط الاحتكارية بصورة مباشرة، شاء ذلك أم أبى، إذ جاء في رسالة الزميل الأمير ما يلي: "إن رسالة الدكتور فاضل الجلبي ليست نصيحة صادقة من خبير، بل أقرب ما تكون من مصيدة مسوّق لعقود المشاركة بالإنتاج، بغض النظر عن فائدة أم ضرر هذه العقود. يؤسفني أن عرضه لم يكن منصفا أو صادقا فيما طرحه من استنتاجات ونصائح، إذ أن كل خبراء العالم المحايدين يعرفون ضرر عقود المشاركة بالإنتاج خصوصا بالنسبة إلى الحقول المكتشفة. إن كل ما جاء بالرسالة ليس بصحيح ولا ذا فائدة للعراق، فهو من القلائل جدا من الذين يغردون خارج سرب الخبراء العراقيين". رسالة مفتوحة من الزميل الخبير النفطي فؤاد الأمير إلى رئيس مجلس النواب يفند فيها اقتراحات خطيرة لفاضل الجلبي حول قانون النفط.

ولكن السؤال الذي لا بد من طرحه على أنفسنا، لماذا يغرد هذا الخبير وحده خارج السرب؟ هل لوجه الله ورأي خاص به أو ماذا وراء الأكمة؟ وهل يعقل أنه لا يفهم المصيدة التي يراد دفع العراق إليها والخسائر الفادحة التي تترتب عنها على العراق ولصالح شركات النفط الاحتكارية؟ أترك الإجابة عن هذا السؤال لكل مواطنة ومواطن عراقي له معرفة أولية بقضايا النفط لكي يربط بين موقفه المناهض لفكرة التأميم التي طرحها الأستاذ كامل الجاردجي في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. وبين موقفه من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي أصدره عبد الكريم قاسم، وبين وموقفه الجديد من عقود المشاركة بالإنتاج التي يراد فرضها على العراق حالياً.

من اليسير أن نعرف بأن خبراء النفط في العالم ينصحون بأن من مصلحة العراق عدم عقد اتفاقيات مشاركة بالإنتاج بصدد الحقول المنتجة أو المكتشفة حتى لو كانت بحاجة إلى تطوير، ولكن يمكن عقد مثل هذه الاتفاقيات في ارض لم يكتشف النفط فيها حتى الآن، حيث الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة فنية مثلاً، برغم أن التنقيب عن النفط الخام في العراق مضمون جداً، حيث تشير الدراسات المتوفرة عن العراق وبقية بلدان العالم إلى أن معدل العثور على النفط في العراق هو ٧ من ١٠ تنقيبات، في حين أن المعدل العالمي هو ١ من ١٠ تنقيبات. وهنا يمكن رؤية الفارق الكبير جداً في التكاليف والجهد. ولو كان الجادرجي حياً بيننا اليوم لرفض ما يريده الجلبي وأيد ما تطالب به الحركة الوطنية العراقية، وهذا هو الفرق بين الاثنين وما يميز أحدهما عن الآخر.

لم يكن الدكتور الجلبي يقف على أرض صلبة بل هشة تماماً، برغم أن من حقه اتخاذ هذا الموقف، ولكن لم يتطابق، كما أرى، مع المصالح الوطنية العراقية حين عارض الأستاذ الجادرجي ووصفه بالتطرف بسبب طرحه فكرة تأميم النفط الخام في البلاد. أرجو أن يعيد النظر بموقفه هذا، إذ أن آخر كتاباته تثير زوبعة في فنجان وتحاول البروز المتأخر سياسياً على حساب قامات وهامات متماسكة لشخصيات وطنية ناضلت في سبيل قضايا الشعب العادلة وضحت في سبيلها وتحملت الكثير مما لم يعشها ولم يذق مرارتها الجلبي أبداً. وهو اليوم يقف على نفس الأرضية، ولكنها أكثر هشاشة وأكثر تعارضاً مع كل خبراء النفط في العراق والعالم حين يطالب بالتوقيع على عقود المشاركة بالإنتاج في أرض وآبار منتجة للنفط فعلاً أو في أرض وآبار اكتشف النفط فيها وتحتاج إلى تطوير. ولا يختلف الأمر من حيث المبدأ حتى لو وقع المسؤولون العراقيون تحت ضغوط معينة اتفاقيات من النوع الذي ينصح به الدكتور فاضل الجلبي، إذ سيكون الشعب العراقي ضدها وضد من يوقع على مثل هذه الاتفاقيات التي هي في غير مصلحة العراق ويسعى إلى تغييرها.

مشكلة الدكتور فاضل الجلبي في موضوع النفط لا يقتصر على موقفه من قضية التأميم التي طرحها الأستاذ الراحل كامل الجادرجي أو حزبه

في عام ١٩٥٢ أنهت الحكومة العراقية امتياز شركة نفط خانقين وفق الاتفاق الموقع عليه من الطرفين في ١٩٥١/١٢/٢٥

من اليسير أن نعرف بأن خبراء النفط في العالم ينصحون بأن من مصلحة العراق عدم عقد اتفاقيات مشاركة بالإنتاج بصدد الحقول المنتجة أو المكتشفة حتى لو كانت بحاجة إلى تطوير